القانون وحده لن يحل المشكلة

الإنجاب المهمة الشعبية الأولى في مصر!

توقعات بأن يصل عدد سكان مصر إلى مائة مليون بعد عشر سنوات

القاهرة/14أكتوبر/وكالة الصحافة العربية:

رغم الدعوات الرسـمية والأهلية التي أطلقها المؤتمر القومي للسكان بضرورة السـيطرة علي الانفجار السكاني الذي يلتهم كل خطط التنمية في مصـر ، يتجدد الجدل حول إصدار مشـروع قانون للحـد من الزيادة السـكانية من خلال فرض عقوبات على الأسر والسماح باستخدام حبوب الإجهاض وغيرها من الوسائل .

وكانت دراسة حديثة أكدت عدم استيعاب المجتمع المصري لخطورة المشكلة وأبعادها وانعكاساتها المباشرة علي المستوي المعيشي للأسر بالإضافة إلي القصور الشديد في توصيل الرسالة الإعلامية في المرحلة المقبلة .

وأوصـت هـذه الـدراسة بضرورة اتخاذ قرار سياسي واضح لمواجهة المشكلة التي تلعب فيها الموروثات الدينية والاجتماعية الخاطئة دورا كبيرا في تفاقمها لدرجة أصبحت شديدة التعقيد ولا يمكن حلها مـن خـلال جـهـود فـرديـة بل تحتاج إلي تفعيل دور جميع المؤسسات فكيف يري الخبراء والمتخصصون هذه الظاهرة ؟ وما هي مقترحاتهم للحلول ؟ وهل القانون يمكنه حسم ذلك أم أن هناك وسائل أكثر فاعلية. هذا ما سوف نتعرف عليه خلال السطور القادمة.

يـقـول د.هـشـام مخلوف رئيس لجنة المعلومات باللجنة الوطنية المصرية لليونسكو إن عدد سكان مصر وصل إلي قرابة 97 مليونا مع توقعات بأن يصل التعداد إلي مائة مليون بعد عشر سنوات من الآن وأن عدد المواليد السنوي يصل إلي 1.9 مليون مولود سنويا ، وهو رقـم يزيد عن عـدد المواليد في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا مجتمعين وأن هناك 350 ألف أسرة لديها ثلاثة أطفال و200 ألف أسرة لديها خمسة أطفال.

ويـري د مخلوف إن جهود التنمية لابـد وأن يسبقها رصد قضايا السكان والتنمية في الـدول النامية من جميع الاتجاهات بهدف التوصل إلي رؤية خبراء السكان والباحثين في مجال السكان والتنمية والممثلين لدول شرق أوروبا والـدول الأفريقية والأسيوية ومصر بالإضافة إلي ممثلي الهيئات الأجنبية المعنية بقضايا السكان ، كما يجب بحث الحلول غير التقليدية للمشكلة السكانية بهدف استخلاص الدروس المستفادة من بعض الدول التي حققت نجاحات في خفض معدل النمو السكاني في تونس والصين وإيـران وإندونيسيا،آخذين فـي الاعـتـبـار الاخـتـلافـات بين الـظـروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما يجب التركيز علي دور أجهزة التعليم والإعـلام في تغيير سـلـوك الأفـــراد وعـاداتـهـم وتقاليدهم لتنسق مع حجم الأسرة الصغيرة وتدعم القدرة لدي الأفراد علي اتخاذ القرارات الرشيدة خاصة فيما يتعلق بقرارات الإنجاب.

نعم للتنظيم

ويـرفـض د. عبد اللّه ربيع أسـتـاذ الـشـريـعـة بجامعة الأزهـر وضع قانون لتنظيم الأسرة قائلا إن تحديد النسل هو التوقف عن الإنجاب عند الوصول إلـي عـدد معين من الـذريـة، مـن خـلال استخدام وسائل تمنع من الحمل، ولكن في حالة تدخل السلطة في دولة ما وإصدارها قانونا ينص بعدم إنجاب أكثر من ثلاثة أطفال مثلا ، فإن هذا غير جائز شرعا كما أنه لا يجوز أن يجري الرجل أو المرأة عملية جراحية لإيقاف القدرة علي الإنجاب ، لأن تحديد النسل ممنوع شرعا، أما التنظيم فهو مطلوب بلا شك في كل شئون الحياة، مشيراً إلي أن معظم الفقهاء أجـازوا استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة بشروط أهمها الحفاظ علي صحة المرأة وعلي صحة أولادها من كثرة الحمل وتتابعه ولكن إذا تم إثبات خطورة عقاقير منع الحمل علي صحة المرأة ، فإنه من المحرم استخدامها ، انطلاقا من المبدأ الإسلامي المعروف:> لا ضرر ولا ضرار.

أمـا د❖ محمد عبد الغني الأستاذ بجامعة الأزهر فيقول: النمو السكاني السريع هو البعد الأكثر خطورة في الوقت الراهن ، لأن سكان مصر قد تضاعف عددهم سبع مرات تقريبا في غضون مائة عام ، ولهذا النمو السريع أسبابه التي ترتبط بمفاهيم دينية خاطئة عن المشكلة ومسألة تنظيم الأسـرة المباحة في شريعة الإسلام ، وذلك لإن اللّه سبحانه وتعالي منع الضرر والضرار ، ودعا لتكوين مجتمع إسلامي قوي البنيان قادر علي العطاء وصنع التقدم في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

الإسلام لا يأمر بكثرة الإنجاب بغير ضوابط ، ولا إنجاب طفل لا نستطيع أن نعلمه أو نرعاه صحياً أو خلقياً

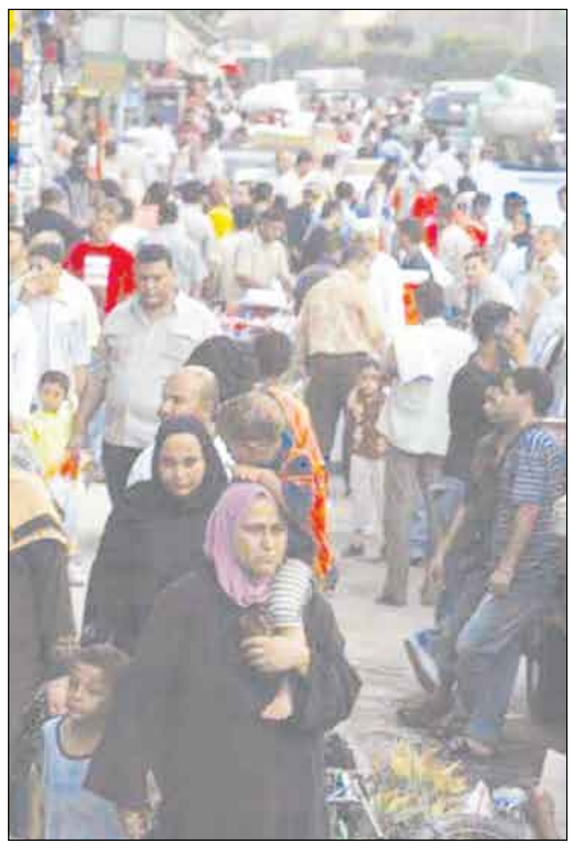

ويضيف د. عبد الغني : ولكي يعيش المسلم حياته الطبيعية ويعمل وينتج ويفكر ويتقدم ويـكـون بحق كما أراد اللّه سبحانه خليفة للّه في الأرض ، لابـد مـن تعديل السلوك الإنجابي للأسرة المصرية ، وهي مسألة لن تتحقق من خـلال مؤتمر للسكان أو من برنامج إعـلامـي مشاهد أو مسموع ، بل من خلال تغيير ثقافة الانـجـاب التي مازالت تبحث عن كثرة عـدد الأسـرة ، وعـن الطفل الـذكـر، ومن خـلال تعميق الوعي الديني والفهم الصحيح لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، فديننا لا يأمرنا بكثرة الإنـجـاب بغير ضوابط ، ولا يأمرنا بإنجاب طفل لا نستطيع أن نعلمه أو نرعاه صحيا أو خلقيا.

حسب المراد

أما الشيخ جمال قطب رئيس لجنة الفتوي السابق بالأزهر الشريف فيقول: إن تحديد النسل يراد به وضع حدا لعدد الأولاد الذين ينجبهم الزوجان ، فإن كان هذا التحديد بقرار عام من جهة رسمية فلا يجوز ، لأنه يعارض توجيه الإسلام إلي تكثير النسل ، ولأنه في الغالب يبني علي مقاصد اقتصادية، وأن كثرة النسل تؤثر علي المستوي الاقتصادي للبلاد ، وأن الموارد لاتكفي إلا لعدد محدود ، وهذا مخالف لحسن الظن باللّه والتوكل عليه ، وأنه ما من نفس إلا علي اللّه زرقها ، أما إن كان القرار خاصا بزوجين معينين فينظر سببه ، فإن كان السبب طبيا كتضرر المرأة من الحمل وخطره عليها ، وثبت ذلك من قبل طبيب حاذق أمين أو من لجنة طبية موثوقة فلا بأس بذلك ، وأما إذا لم توجد حاجة حقيقية ولا ضرورة ، وإنما قصد الزوجان الاكتفاء بعدد محدد من الأولاد وكان هذا عن تراض منهما فهذا لا يخلو من كراهة شديدة لمخالفته مقصد من أهم مقاصد الزواج ، لكن لا أقول بتحريمه لأن ترك الزواج وإيثار العزوبة ليس بمحرم .

مجتمع قوي

ويقول د. محمد رأفت عثمان الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر: إن تعديل السلوك الإنجابي ضرورة دينية واجتماعية فكل أسـرة مصرية إذا اكتفت بطفلين أو ثلاثة علي الأكثر سينتج عن هـذا حسبما تشير البيانات ، انخفاض عدد المواليد إلي نحو مليون مولود سنويا بدلا من 1.9 مليون ، وهذا يعني توفير المعيشة الكريمة لكل مسلم وأن عدد المتلحقين ببداية مرحلة التعليم الأساسي بعد ست سنوات سيكون نصف العدد الذي يتم استيعابه اليوم ، وبالتأكيد فإن هذا التوجه سينعكس علي جودة التعليم وعلي الرعاية الصحية وعلي فرص العمل وعلي الموارد الاقتصادية .

ويضيف د. عثمان: إن تسليط الضوء علي المشكلة بشكل مستمر أصبح أمـرا في غاية الأهمية ، لأن شريعة الإسلام دعـت لتكوين مجتمع مسلم قوي ، وتكوين حضارة إسلامية ناصعة ، ولن يحدث ذلك بكثرة عـدد السكان ، بل بالارتقاء بالتنمية البشرية وبمستوي التعليم يقول اللّه سبحانه (إنما يخشي اللّه من عباده العلماء) فالعلم وليس كثرة الإنجاب هو الذي يساعد الإنسان علي تحقيق مطالب الحياة ، وهو الذي سيجعل مصر قوية آمنة.

ويشير د.رأفت أن أحدث تقرير صـادر عـن المعهد القومي للتخطيط أكـد أن معدلات الفقر مازالت مرتفعة بشكل عـام فـي مصر حيث تتجاوز الـ 02٪ عن زيـادة التجمعات العشوائية وزيادة معدل الفقر في محافظات الصعيد ، وأن هناك أكثر من 51٪ من الأطفال من 6 سنوات إلي 51 عاما لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو تسربوا منه.

ويقول الخبير الأمني اللواء فؤاد علام : إن هناك علاقة بين قضايا السكان والأمن ، فكما أن الزيادة السكانية وقضايا السكان تؤثر علي التعليم والصحة فإنها تؤثر علي الأمن أيضا فالزيادة السكانية تتطلب الزيادة في أعداد أفراد الأمن والزيادة في الخدمات الأمنية لتحقيق الأمن للمجتمع مما يعني أنـه لابد من دراسة التوقعات السكانية في المستقبل ورصد الزيادة بها لتحديد الـقـدرات الأمنية للحفاظ علي الأمـن ، كما أن هـنـاك قضية أخـري تتعلق بالأمن والتوزيع السكاني غير المتوازن حيث وجد أن هناك مناطق كثيفة السكان وهي في الغالب المناطق العشوائية التي تتعرض لتداعيات أمنية ، ويؤدي انتشار الفقر الناتج عن الزيادة السكانية في المناطق العشوائية إلي انتشار جرائم الـسـرقـة وظـهـور المخدرات بالإضافة إلي أن طبيعة المناطق العشوائية وطرقاتها الضيقة لا تسمح بمرور سيارات الأمن مما يعوق القدرة الأمنية وهو ما يشكل خطورة خاصة أن نسبة كبيرة من المتطرفين ظهرت من المناطق العشوائية.

بكل الاتجاهات

الاقتصاد أكثر من هواية لربات البيوت اليابانيات

©Reuters

امرأة تتسوق من متجر يقدم تخفيضات جنوبي طوكيو

طوكيو/14أكتوبر/ رويترز:

في واحدة من أغلى دول العالم حولت ربات البيوت اليابانيات الاقتصاد في الإنفاق لفن من فنون الحياة والان تحاولن خفض نفقاتهن بصورة اكبر فيما ينزلق الاقتصاد نحو ما يمكن أن يكون كسادا طويل الأمد.

وتكافح كثيرات من ربات البيوت في اليابان بالفعل لإدارة شؤون منازلهن المالية باجور أزواجهن التي تبلغ في المتوسط 270 ألف ين شهريا (حوالي 2900 دولار).

ومع تزايد حالات الاستغناء عن عاملين هوت ثقة المستهلك وانخفض إنفاق الأسر الذي يمثل أكثر من نصف حجم اقتصاد البلاد بنسبة 3.8 في المائة أكتوبر الماضي ليدخل في دائرة مفرغة إذ تتضرر متاجر التجزئة مما قد يعرض عددا اكبر من الوظائف للخطر.

وتقول اسوكا سوزوكي (27 عاما) التي تعيش مع زوجها على جزيرة هوكايدو الشمالية إن الإبقاء على حجم إنفاقها الشهري على المأكل عند 19 الف ين (205 دولارات) يحتاج تخطيطا ونظاما دقيقا.

وقالت سوزوكي في مقابلة مع رويترز عن طريق البريد الالكتروني « اشعر بالإحباط أحيانا لعجزي عن شراء ملابس أو السفر أو ممارسة هوايات مكلفة. ولكن إمامي هدفا وهو شراء منزل في يوم من الأيام لذا أواصل المحاولة.»

وقبل أن تبدأ رحلة التسوق تبحث على الانترنت عن ارخص الأسعار في المتاجر المحلية وتقوم بجرد محتويات البراد وتضع قائمة الطعام الأسبوعية.

وحينئذ فقط تضع في محفظتها اقل مبلغ نقدي تحتاجه ولا تحتفظ بأي بطاقات ائتمان وفي حال سمحت الاحوال الجوية تذهب إلى المتجر بدراجتها. وسوزوكي واحدة من مئات من ربات البيوت اللائي نشرت قصصهن في مجلة « الزوجة المثالية» التي تقدم نصائح ووصفات لمن يحرصن على وضع ميزانية لنفقات المنزل من بينها إغلاق أجهزة التلفزيون لتوفير استهلاك الكهرباء وإعادة استخدام الماء المستخدم في غسيل الأرز.

ومن النصائح الأخرى استخدام الملابس القديمة في صنع أغطية للوسائد وصنع بيوت لعبة للأطفال من صناديق الكرتون.

وكثير من الاسر اليابانية تنفق على الغذاء أكثر من أي شيء أخر وحتى أكثر الزوجات اقتصادا يفخرن بتقديم وجبة مختلفة كل ليلة.

ثمار جوز الهند تغطي الشواطئ احتجاجا على العنف

©Reuters

لافتة مكتوب عليها 16 ألف جريمة قتل وسط ثمار جوز الهند على الشاطيء البرازيلي أثناء احتجاج

ريو دي جانيرو/14أكتوبر/ رويترز:

غطى صليب اسود كبير تحيط به 16 ألف ثمرة من ثمار جوز الهند أجزاء من شاطئ كوباكابانا الشهير في ريو دي جانيرو الشهير ليرمز لعمليات القتل التي ابتليت بها ولاية ريو دي جانيرو خلال السنوات الاخيرة.

وكتبت كلمة «عار» على لافتة بأربع لغات إلى جانب ثمار جوز الهند التي وضعت عند شروق الشمس. واستمر الاحتجاج إلى ما بعد الظهر عندما وصلت اسر الضحايا إلى الموقع.

وريو دي جانيرو المركز السياحي الساحلي واحد من اخطر مدن البرازيل وتعاني من مواجهات متكررة بين عصابات المخدرات والشرطة في أحيائها الفقيرة سيئة السمعة.

وقال انطونيو كارلوس مؤسس ريو دي باز المنظمة غير الحكومية التي نظمت الاحتجاج «ثمار جوز الهند تمثل الستة عشر ألفا الذين اغتيلوا في ولاية ريو دي جانيرو خلال العامين الماضيين. وإذا ما وضعت كل جماجم الناس الذين قتلوا على الرمال فان هذا هو ما سنراه.»

تتميز بحارنا الواسعة بثروة عظيمة هائلة من الأسماك التي تصدر للخارج وتسد أيضاً احتياجات بلادنا كغذاء أساسي نعتمد عليها كوجبة أساسية وتعتبر هذه الوجبةمصدر غذاء للفقراء الذين لا يتمكنون من شراء اللحوم لتناولها في وجباتهم الغذائية وأغلب المواطنين ذوي الدخل المحدود أيضاً لا يستطيعون شراء هذه الوجبة الغذائية البسيطة ويعتمدون على الوجبة النباتية أي الوجبة التي تحتوي على الخضروات فقط.

الأسماك مصدر غذاء الفقراء

كثيرما يقف المواطن مدهولاً أمام أسعار الأسماك لأنها بـدأت تخرج عن نطاق قدرة المواطن على شرائها وخاصة المواطن ذو الدخل المحدود الـذي لا يمتلك سوى راتبه الضئيل الذي يتقاضاه شهرياً ويقوم بتوزيعه لفواتير الكهرباء والماء والتلفون وفي آخر التوزيع يجد أن ما تبقى من راتبه الشهري لا يكفي كيلو سمك لوجبته الغذائية أن سعر السمك الجيد يتجاوز الـ1000ريال بينما أقل جودة غذائية سمك الباغة لا يقل المشك والذي يحتوي على ثماني حبات فقط خمسمائة ريال فهل يا ترى يستطيع المواطن المغلوب على أمره الحصول على وجبة غذائية شهية من السمك إن الكثيرين لا يتحصلون عليها حالياً بسبب الغلاء الفاحش في الأسعار والتي تزيد يوماً بعد يوم وذلك لعدم وجود عين رقيبة على هؤلاء تجار المواد الغذائية وغيرها من المواد الغذائية كالخضروات والفواكه والأسماك الذي هو مصدر غذاء الفقراء والذي تعتمد عليه الأسر في البيوت اليمنية بفئاتها المختلفة فأصبحت الآن أغلب الأسر اليمنية تلجأ إلى المعلبات الذي تعرف بالساردين حتى علبة الساردين أصبحت خارج نطاق قدرة المواطن اليمني على شرائها لأن سعر علبة الساردين الصغيرة صارت تتجاوز الـ 250ريالاً وهي تحتوي على فتات سمك معلب أننا نعاني الآن من موجة قوية جداً في غلاء الأسعار والراتب لا يكفي شراء احتياجات الحياة نتيجة هذا الغلاء في تسعيرة المواد الغذائية حيث أصبح الراتب نقمة وليس نعمة للموظف الذي لا يستطيع مجابهة تكاليف الأسعار في المواد الغذائية وفي الوجبة الرئيسية مصدر غذاء الفقراء.

ونحن نتمنى من الجهة المسؤولة وهي الرقابة والتفتيش مراقبة التجار والباعة وتحطيم الأسعار التي فرضها التجار على المواطن الذي يقع دائماً في حيرة ودهشة من ارتفاع تسعيرة المواد الغذائية وفي مقدمتها ارتفاع تسعيرة السمك مصدر غذاء الفقراء.

ميسون عدنان الصادق

مع الأحداث

عابد خزندار

تراجعت الأسعار عالمياً

فهل تتراجع محلياً؟ هذا هو السؤال، وكان البترول على رأس السلع التي تراجع سعرها بل وتهاوى من 140دولارا للبرميل إلى 40دولارا فقط، وهو مرشح لأن يهبط إلى عتبة الثلاثين دولارا، ومع انخفاض سعر البترول انخفض سعر اليورو بالنسبة للدولار وأصبح يحوم حول977ر دولار لليورو أو 83ر 4ريالات.

ومع انخفاض أسعار البترول فإن أسعار الشحن والنقل تنخفض، ولعل أهم ما يهمنا هو الأرز فقد انخفض الأرز البسمتي الهندي من 1800دولار للطن إلى 1500دولار، ولكن هناك الأرز البسمتي الباكستاني الذي ليس عليه رسم تصدير (هناك رسم تصدير على الأرز الهندي قدره 200دولار) وسعر الطن 1250دولارا للطن ثم إن شراء الأرز الباكستاني مغر لأن الروبية الباكستانية منخفضة بالنسبة للدولار، والأرز بالذات مرشح لتخفيضات كبيرة في المستقبل إذ إن كثيرا من الدول والشركات العالمية تسعى نحو زراعته في أحواض الأنهار في السنغال والسودان وغيرهما من الدول، الأمر الذي من شأنه أن يزيد العرض، وهذا بدوره يعمل على تخفيض الأسعار، وانخفاض الأسعار لم يقتصر على الأرز بل امتد إلى باقي الحبوب كما امتد بوجه خاص إلى الحديد، وأكرر السؤال: هل تتراجع الأسعار محلياً؟ أشك في ذلك، سيحتج التجار في البداية بأن لديهم مخزونا مسعرا بالأسعار العالية، وأن الأسعار لن تنخفض حتى ينتهي بيع المخزون، ثم تمضى الأيام وينسى الناس أنه كان هناك انخفاض عالمي في الأسعار، وتعود حليمة لعادتها القديمة، أي بالبيع بأسعار عالية.

عن / جريدة (الرياض) السعودية